«حوار الطرشان»

التقاعد او التعويض بعد مرور ٢٥ سنة خدمة فعلية .

٤ – انشاء تعاونية استهلاكية للمعلمين الرسميين وانشاء صندوق للمعلم .

٥ – مساواة المعلمين الرسميين سائر موظفي الدولة من جهة الاجازات الصحية واليوم الشهري للمدرسات .

٦ – اعطاء تعويض لورثة المدرس في حال وفاته سائر الحالات .

٧ – تصنيف المدرس الرسمي حسب شهادته لا حسب الصف الذي يدرسه .

٨ – اعطاء درجة من كل ٢ سنوات خدمة ، لمدرسي ما قبل ١٩٥١ .

٩ – تثبيت المتعاقدين في الملاك الابتدائي .

١٠ – توسيع صفوف الحضانة وتطويرها لتشمل الاطفال من ٣ و ٥ سنوات .

١١ – اعطاء الدرجة الاستثنائية للمدرسين المعنيين ما بعد ١٩٦٤ .

وكانت الاتصالات هذه المرة مع وزير التربية بحب ابو حيدر بعد ان كان الاستاذ غسان بوس قد وعد بتحقيقها ولكنه استقال من الوزارة . اما الوزير الجديد فقد اعتبر الاضراب غاية في حد ذاته واورد بعض المعلمين ملخصا لما دار في احدى المقابلات مع الوزير .

– بالنسبة لتحديد سنوات الخدمة كان جواب الوزير : « اخذوا هذا المطلب » .

– حول المعاونية الاستهلاكية : عندكم معاونيه .

– موضوع الرابطة كان رده: لا مجال للبحث

– زيادة الرواتب : رفضه جملة وتفصيلا .

– عن تصنيف المجازين قال : من طلب منكم ان تتعلموا وتنالوا اجازات .

– بالنسبة لصندوق المعلم : التفكير فيه ممكن .

وكانت الاجتماعات التالية في مقهى الروضة وكانت الاتصالات المتكررة ولكن دون جدوى ، حتى كان بعد الاتصال والانذار ، واعطاء المهل حل واحد هو الاضراب ..

وهكذا تقرر الاضراب يوم الاربعاء في ٧٢/١/١٩ بعد اجتماع حضره لجان المحافظات في مقهى الروضة . وفي مساء ذلك اليوم صدر بيان باسم الهيئة التعليمية يوضح ملابسات الموقف ويعلن فيه عن الاجماع الذي تلاقه الاضراب في كافة المناطق .

عندها عقد اجتماع في القصر برئاسة الرئيس سليمان فرنجيه وحضور صائب سلام ووزير التربية بحب ابوحيدر ورئيس مجلس النائب العام الدكتور جورج صليبي تقرر صدور مذكرة تحذير مضمونها ان من لم يدفع راتب اي معلم ما لم يثبت انه لم يشارك في الاضراب . فكان رد المعلمين عبر المؤتمر الصحافي الذي عقدوه في ١٩٧٢/١/٢١ واكدوا فيه انهم لم يتخذوا في الاضراب الا بعد شهرين من الحوار غير المجدي . وتألف الوزارة الضغط بكافة الوسائل ابتداء بتحضير الرؤساء ومرورا بحملات التخويف وبتهديد المعلمين للتحقيق معهم والتهويل عليهم .

وبقي الاضراب بين صد وجزر والدولة لم تحسم الموقف وطالت المدة والموقف معطل ، حتى اجتمعت لجان المعلمين مساء الاثنين ١٩٧٢/١/٢١ واستعرضت الاوضاع بعد ان طالت مدة الاضراب وبعد ان وعد وزير التربية « بتفهم المطالب » والعمل على تحقيقها ، قرر المجتمعون تعليق الاضراب شرط ان لا يتخذ اي اجراء بحق اي معلم اشترك في الاضراب .

ماذا حقق الوزير من لائحة المطالب ؟

لقد كانت الرابطة هي المطلب الوحيد الذي تحقق ولكن قبض اي اعتبار وباعه صفقة !!

المضمون الفاشي للمكتب الديمقراطي

ان مطلب الثقافة لم يكن وحده الساعة ولم يكن مطلبا محددا على المعلمين في كان التحرك الاول المستهدف اتحاد اطار نظمي الهيئة التعليمية قد بدأ باضراب ٢٠ نيسان ١٩٥٠ وبعد سلسلة طويلة من المراجعات والاتصالات والوعود . ولقد كانت الدولة دائما ترفع في وجه المعلمين المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ عملا بمنطوق المادة ١٥ من نظام الموظفين باعتبار المعلم موظف كسائر موظفي القطاع العام .

وامام ضغط اضراب ١٩٧٢ رضخت الدولة واذاع وزير التربية نجيب ابو حيدر في ٢١ نيسان ١٩٧٢ القرار رقم ٣٢٥ معلنا فيه انشاء الرابطة الثقافية . وبالرغم من ان مواد النظام الداخلي كانت ممسوخة راى المعلمون انه لا بد من القبول مبدئيا بهذا الاطار التنظيمي شرط ان يرتبط هذا القبول بنضال دائب يهدف ايجاد الثقافة الديمقراطية الممثلة الشرعية للمعلمين .

ولا بد هنا من عرض لبعض مواد الرابطة الثقافية التي لا تمت بصلة الى ابسط قواعد التنظيم الديمقراطي .

فلقد نصت المادة الاولى على انشاء رابطة ثقافية في كل محافظة . والمادة الخامسة في فقراتها ١ – ٢ – ٣ – تفرض انتخاب اعضاء الرابطة في كل مدرسة ومن ثم يجتمع ممثلو المدارس في كل قضاء وينتخبون ممثلي القضاء ثم يجتمع ممثلو الاقضية وينتخبون اعضاء مجلس المحافظة .

ولا شك ان هذه الطريقة في الانتخابات ستساهم الى حد بعيد في تفتيت صف المعلمين وضرب جبهتهم وتماسكهم .

جاءت المادة السادسة تؤكد اشراف الوحدة الاقليمية التي تمثل وزارة التربية الوطنية في المحافظة على جميع المراحل المتعلقة بانتخابات الممثلين واعضاء الرابطة وذلك في ضوء توجيهات مديرية التعليم الابتدائي في هذا الشأن .

ونصت المادة ١٦ : « وزير التربية الوطنية هو الرئيس الفخري لجميع الرابطات وبهذه الصفة له ان يشرف على اعمالها » .

واخيرا جاءت المادة ١٤ لتلهب الموقف وتجعل من الرابطة اداة طيعة بيد النظام يهيمن عليها بواسطة ممثليه وخدمه ويحد من فعاليتها بتشريعه المتنافي واسس القواعد الديمقراطية . اما ما نصت عليه هذه المادة فهو : « في حال حصول اي اضراب من قبل افراد الهيئة التعليمية الرسمية في نطاق المحافظة يعتبر الرابطة الثقافية بحكم المحلولة ويجري انتخابات رابطة تحل محلها » . وبالرغم من هذه الماخذ قبلت الرابطة باعتبارها الواجهة العلنية لايجاد الثقافة الشاملة .

ان اقل ما يقال بواضعي هذا النظام – وهو دون شك متناغم مع البنية العضوية للنظام اللبناني – انهم « كالذين يرون اقدامهم لثلاثين الحطة » . على حد تعبير ماوتسي تونغ باعتبار ان هذا النظام بحسب تراكيب شكل جملها ومصالح البورجوازية الكومبرادورية الهادفة الى دحر الحركة المطلبية في لبنان وتروضها والعمل على سحق المطالبين بحرية العمل النقابي .

وجاء عام ١٩٧٣ حاملا معه ورقة عمل تتدرج فيها عدة مطالب مادية وتربوية لم يحقق منها اضراب ١٩٧٠ سوى الرابطة .

« عطفا على احكام الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٢ تاريخ ١٢ – ٦ – ١٩٥٩ التالي نصها : لا يجوز لاحد ان يتقاضى راتب وظيفة ما لم يكن معينا بصورة قانونية فيها وقائما فعليا بمهامها ، وحيث ان كثيرا من افراد الهيئة التعليمية قد يتخلف عن القيام بواجبات التدريس بصورة فعلية عن طريق الاضراب المحظر بموجب المادة ١٥ من القانون ويقتضي تطبيقا لاحكام القانون عدم دفع رواتبهم لذلك توقف رواتب هؤلاء المعلمين » .

ملاحظة لا بد من ايرادها وهي ان نسبة الاضراب تلف في مختلف المناطق بين ٩٠ و ٩٥ بالمئة كان الوزير يعتبر ان المضربين لا يمثلون قسما ضئيلا من مجموع الجسم التعليمي .

ومساء السبت ١٩٧٢/١/٢٧ اذاعت اجهزة الاعلام الرسمية نبأ صدور مرسوم بصرف ٢٦٦ معلما والواقع انه قد صدر مرسومان : الاول رقمه ٤٨٢ والثاني رقمه ٤٨٤ يقضيان بصرف ٢٠٩ معلمين وتسعين بتهمة الاضراب وقد جاء في المادة الاولى من كل مرسوم :

« ان رئيس الجمهورية بناء على الدستور وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ٥٩/٦/١٢ وتعديلاته ولا سيما المادة ٦٥ منه (نظام موظفي الدولة) . وحيث ان المخالفات التي بان افراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والكمالية الواردة اسماؤهم ادناه قد اضربوا عن العمل .

وبناء على اقتراح وزير التربية الوطنية وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم ١٠٨ تاريخ ١٩٧٢/١/٢٧ يرسم ما يأتي : يعتبر افراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة المبينة اسماؤهم ادناه مستقلين من الخدمة لاضرابهم عن العمل » .

وضرب النظام ٢٠٩ عائلات لينضم الى فرسهم اثناء الوظيفة انقساما جديدا وتردهم في نضال الارض حاملين معهم الام السرد والحرمان . نعم لقد شردهم النظام وكأنه يساوم بالقدم خطوة على رقعة الشطرنج دون ان تدخل في حساباته الاعتبارات الاجتماعية والانسانية لهؤلاء المعلمين .

وهبت الهيئات الطلابية والثقافية في البلد لدعم المعلمين وتوالت الاتصالات بالهيئات الدينية والكتل البرلمانية والاحزاب والنقابات فكان جواب الدولة : « لا رجوع عن قرارات الصرف وامام المظلومين مجلس الشورى » .

اما من جهة المعلمين الرسميين في المدارس الثانوية ومعلمي المدارس الخاصة والهيئات الطلابية على مختلف مستوياتها فاعلنوا الاضراب تضامنا مع المعلمين وذلك نهار الثلاثاء في ١٩٧٢/١/٢٠ وفي ذلك اليوم تعطل العلم في لبنان وبقي قرابة النصف مليون طالب خارج المدارس . ووصل الاضراب الى حالة المد والجزر اثر تعنت الدولة، وتأكد لمجلس الرابطات ان لا مجال للاستمرار بالاضراب وهو ينزف ، يتفتت في جو من الذعر الهستيري اذ ام تعد هناك امكانية للصمود . فكان ان شكل وفد من مجلس الرابطات زار رئيس الجمهورية في زغرتا نهار الاحد الواقع في ٤ شباط ١٩٧٢ واضعا القضية والمطالب بين يديه محققا بالقليل من ماء الوجه . وهكذا انتهى الاضراب وفتحت المدارس ابوابها كالعادة في ٥ شباط ١٩٧٢ وبقي السؤال مرتسما على الشفاه :

ما هو مصير المصروفين ؟!

الظروف الذاتية والموضوعية التي احاطت بالاضراب

على جبهة المعلمين

١ – كانت هي التجربة النقابية الاولى التي يتحرك المعلمون من خلالها مع ما رافق هذه التجربة من تعرات اثناء سير الاضراب .

٢ – الافق البرجوازي الذي ينتمي به هذه الفئة والذي ينعكس على اوضاعها مواقفها نظرا لتذبذبها العائد الى وضعها في علاقات الانتاج

٣ – ان لجان الاتصالات التي تشكلت في كل محافظة لم تستطع القيام بدورها مما جعل المعلومات وفقا على الاعلام الرسمي مما ساعد مؤتمر الاضراب على تسجيل بعض التراجعات .

٤ – بعثه مبورة اتسم بها الاضراب منذ بدء تحركه فلا جمعيات عمومية لا ندوات تنفيذية ، لا جنتد مفتوح ، لا اتصالات دورية .

٥ – سيطرة الروتين على الاضراب طيلة الاسبوع الاول اذ ان الاشكال التصعيدية (الاعتصام مثلا) لم تبدأ الا بعد ٩ ايام من اعلان الاضراب مع العلم بان الحاجة كانت تشكل عنصرا لم تتصوره العقل : مثلا اعتصام قبل الاربعاء في ١٩٧٢/١/٢١ في احدى المناطق ١٥ معلما من اصل ٥٨٤ كانوا مضربين .

٦ – النفس النضالي القصير الذي تميز به قطاع واسع من الجسم التعليمي .

٧ – التوقيت الخطيء للاضراب اذ ان موعده كان قبل اسبوع من قبض الرواتب مما ادى الى تصاعدات مادية كان لها اثرها في سير الاضراب .

على جبهة النظام

طوق الاضراب بشكل لم يسبق له مثيل فكان ان قبلت الدولة التحدي على لسان وزيرها وسيخرت – راديو – لغزيون – في حملة شرسة الهدف منها طوق الاضراب وتعبيد التحرك . واستعرت اشكال العسف على تنوعها تلاحق المعلمين . فمن الحملات التي شنتها التفتيش المركزي مؤازرة الامن العام للتعسف بالمضربين والغاء العقوبات بهم . الى « الزيارات » الدورية التي تقوم بها مخافر الدرك للاطلاع على سير العمل داخل المدارس ، مرورا بقرار قطع الرواتب ومراسيم الصرف ولحم كل تحرك يهدف الى دعم المعلمين ومساندتهم . حتى ان الدولة لم تتوان ابدا في استخدام ازلامها ومعديها ومكتبها الثاني (الذي يقدر اشخاصه) في الضغط على المعلمين وحثهم اصواتهم والزامهم بالعودة الى المدارس .

بيد ان الذي شجع البورجوازية الحاكمة على ارتكاب مجزرة الصرف هذه وقمع التحرك المطلبي في الجنوب والذي اسفر عن فصل اثنين من العمال الزراعيين ووقوفها وجها لوجه امام كافة التحركات المطالبة هو المد اليميني الشرس الذي يطغى على المنطقة العربية الى جانب التراجعات التي تسجلها حركة التحرر على كافة جبهاتها مرورا بازدياد النفوذ الاميركي – السعودي في المنطقة والذي يستهدف تركيعها من ضمن المخططات الامبريالية – الصهيونية .

والآن .. ماذا تريد الدولة بعد الاضراب

« عندما يقع الذبيحة يكثر جلادها » . هذا المثل العامي ينطبق تماما على اوضاع المعلمين بعد الاضراب . فالتحرك قد فشل دون ان يحقق اي من المطالب ، والدولة لم تتراجع عن مواقفها رغم جميع الاتصالات والمراجعات من كافة المستويات حتى انها رفضت التفاوض في مضمون عريضة موقعة من قبل ٥٨ نائبا معطلة بذلك الحياة النيابية ضاربة عرض الحائط باسس المبادىء البرلمانية المتعارف عليها ..

وان اصرار الدولة وتعنتها ترسم ملامحه من خلال مواقفها خبال كافة التحركات المطلبية والذي يبدو ان الذي تريده بعد هذا الاضراب هو تلفين الحركة المطلبية في لبنان وليس المعلمين فقط بل بواسطتهم درسا فيه الكثير من المغازي والعبر . وهو انها غير مستعدة للتسليم بمنطق الاضراب حتى انها تريد ان تلغي هذه الكلمة من قاموس الحركة الشعبية ومصطلحاتها . ولكن الرد سكون جزء من الصمود ، وتزيد من العبئه لسهم العداء الشعبي ضد على الوجود والحرمان ولم تكف الدولة باجهاض التحرك ووسع دائرة مؤامراتها ضد تعزيز التعليم الرسمي ، بل والت باعادة المذكرات الادارية بعد الاضراب لتقصي المعلومات حول مدى مشاركة المعلمين في الاضراب ومدى دورهم في دعمه ومساندته . ثم تلتها مذكرة وردت في بعض الجرائد اللبنانية تتضمن تحذيرا تحت طائلة العقوبة لكل متعهد قبض تعهدت من راتب اي معلم – والدولة بالطبع عبوره على درجل المعلمين وروابهم – بهدف الترع للاعلاء المصروفين من الخدمة وذلك لتغطية حاجاتهم المعيشية .. نعم هذا هو موقف الدولة بعد الاضراب انها تريد ان تلقن المعلمين درسا في « الضبضبة والمعاون » للقوة صدورهم التي الجيال الناشئة ..

اما المذكرة الاخيرة فقد تضمنت رغبة المراجع المسؤولة في وزارة التربية التحقق من مسلكية كل معلم ومدى انضباطه وتقيده بكل ما تعهد به اليه .

ان هذه المذكرات وما يرافقها من تحرك ازلام على الهيئة التعليمية ومن ضمنها الحركة المطلبية تهدف الى تخدير الجماهير الشعبية وجميع طلابها واخراسهم الى الابد لان خروج النقمة عن الشعاء تعتبر تحرك النظام مخالفة يعاقب عليها القانون .

ولا بد هنا من تسجيل ملاحظة اخيرة وهي ان الصراع مستمر وموقف الدولة لن يزيد الا في تعميق حدة التناقضات وتأجيج شرايينها ولا بد للنضال الدائب والتعبئة المستمرة من احداث التغير لصالح القوى الاجتماعية التي لها المصلحة الاولى في احداث هذا التغير ■■

المراجع

١ – مؤامرة غير الحركة المطلبية للمعلمين – الشاعر للتحقيق – محمد الشاعر

٢ – بيانات الهيئة التعليمية ١٩٤٨ – ١٩٧٢

٣ – تصريحات وزارة التربية الوطنية

٤ – تصريحات المسؤولين

٥ – بيانات النقابة ١ شباط ٧٢

على هامش انعقاد مجلس الأمن

اميركا واسرائيل تطالبان بالمفاوضات والأنظمة العربية لاتملك القدرة على الرفض

بقلم عدنان بدر

امران يبدوان واضحين عشية مناقشة ازمة الشرق الاوسط، مجددا في مجلس الامن الدولي : الاول ان اميركا واسرائيل تصران ، في هذه المرحلة ، على استحرار الانظمة العربية نحو مائدة المفاوضات . اما الامر الثاني فهو ان مطالبة اميركا واسرائيل للطرف العربي بالمزيد من التنازلات ، كانت دائما مرتبطة بتضاؤل القدرة العربية الضاغطة على اسرائيل او على الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة .

ماذا عن المفاوضات ؟

بالنسبة للامر الاول ، اصبح متوقعا ان تقدم اميركا الى مجلس الامن بمشروع قرار يدعو اطراف النزاع في الشرق الاوسط للتفاوض دون شروط . فقبل ثلاثة ايام من موعد بدء المناقشة ، نقل راديو اسرائيل عن مصادر مطلعة في نيويورك ان واشنطن سوف تتقدم بهذا المشروع .

وقبل ذلك بيوم واحد فقط كان احسان عبدالقدوس (الكاتب المقرب من الرئيس السادات) قد كتب في صحيفة « اخبار اليوم » القاهرية قائلا : انه اصبح من الموقع ان يوافق جميع اعضاء مجلس الامن ، بشيء من الشروط ، على مشروع اميركي يدعو للتفاوض . وذكر ان هذه الشروط تتلخص بان يقدم الطرف الاسرائيلي خريطة للحدود ، وان يعلن استعداده للانسحاب . وعندما يقول عبدالقدوس ذلك – مع ان في مجلس الامن دولا لا تخرج في مواقفها عن الموقف الرسمي المصري – يبدو قوله وكأنه اعلان من مصر عن استعدادها للقبول بالمشروع الاميركي اذا جرت الموافقة على الشروط المذكورة .

خاصة وان السيد محمد حسنين هيكل كان قد صرح للصحفيين الالمان الذين رافقوا والتر شيل في زيارته للقاهرة ، ان مصر مستعدة على الجلوس مع الاسرائيليين على مائدة تفاوض شرط ان يقدم الطرف الاسرائيلي خريطة للحدود .

وفي الوقت الذي تتوارد فيه هذه الانباء عن المشروع الاميركي الداعي للتفاوض ، يعلن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عن استعداده للقاء مع الزعماء الاسرائيليين ، فيلتقط ابا ايبان ذلك الاعلان ليرحب به ويعلن موافقة اسرائيل عليه دون تحفظ ..

واحاديث الرئيس التونسي المتعلقة بالقضية الفلسطينية كانت دائما مؤشرا للتنازلات المقبلة من جانب الانظمة العربية .

كما انه في هذه الظروف نفسها ، يعلن تعديل وزاري جديد في الاردن ، حيث تستقيل وزارة احمد اللوزي ، ليخلفه زيد الرفاعي .. وتستقبل صحيفة « جيروساليم بوست » الاسرائيلية هذا التغيير ، بعقال تنسب فيه الى زعماء مطلعين من الضفة الغربية والى مسؤولي الشؤون العربية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، ان هذه الوزارة على استعداد للتفاوض المباشر والمنفرد مع اسرائيل . وان الاردن يسعى الان مع اسرائيل للحصول على اعلان منها حول قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كشرط لمباشرة تلك المفاوضات .

واذا عدنا بالذاكرة قليلا الى الوراء .. الى آخر تعديل وزاري جرى في مصر (اقصاء عزيز صدقي عن رئاسة الوزارة ، واقصاء سيد مرعي عن امانة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي) ، نجد ان ذلك التعديل قد صوحب بتعيين السيد فكري اباظه رئيسا لمجلس ادارة « دار الهلال » . والسيد فكري اباظه – كما هو معروف – كان قد اقصي عن النشاط الاعلامي والسياسي الرسمي منذ مطلع عام ١٩٦٢ ، حين كتب مقالا في مجلة «روز اليوسف» يدعو فيه للاعتراف باسرائيل والتفاوض معها . والجدير بالذكر ان ذلك المقال قد اربك بالرسائل التي كان قد وجهها انذاك الرئيس الاميركي جون كندي الى عدد من الملوك والرؤساء العرب ، تتعلق بحل المشكلة الفلسطينية .

هذه بعض الاشارات المتعلقة بموضوعة التفاوض ، التي تشكل المطلب الاميركي الاسرائيلي الراهن ، والذي سيعلن اجر الانظمة العربية اليه على سلم التنازلات العربية الرسمية الملاحقة .

التنازلات ... والقدرة الضاغطة !

انعقاد مجلس الامن حاليا – وكما هو معروف – ياتي بناء على طلب مصر . وسوف يحضر المناقشة اكثر من وزير خارجية عربي (جرت محاولات عربية رسمية لاستجرار المقاومة الى ارسال وفد على مستوى عال للمشاركة في المناقشة .. لكن المقاومة اكتفت بان يدلي مندوب منظمة التحرير في نيويورك، براي المنظمة ، كما كان يجري دائما ، وفوتت بذلك الفرصة على تلك المحاولات) .

وانعقاد مجلس الامن ، سبقه جهد اعلامي عربي كثيف للضغط على المجتمع الدولي بالحديث عن تعجر المنطقة وحتمية المعركة . ذلك الحديث الذي انقلب فجاة الى تخوف من عدوان اسرائيلي جديد .

وهذا الامر الذي مر بسهولة كشف عن حقيقة تعامل الانظمة العربية مع القضية طوال السنوات الماضية :

فبكل تنازل كانت تقدمه هذه الانظمة ارضاء لاميركا واسرائيل ، واملا بملاقاتهما في منتصف الطريق ثم ثلاثة ارباعه .. كانت هذه الانظمة تسقط من يدها احدى اوراق الضغط الممكنة على اسرائيل واميركا والمجتمع الدولي .

وهذه التنازلات كان ابرزها :

١ – صرف النظر عمليا عن الجبهة الشرقية

٢ – وقف اطلاق النار

٣ – الضرب الموالي للمقاومة الفلسطينية

٤ – الضغط المواصل على القوى الوطنية والتقدمية

٥ – اخراج الخبراء العسكريين السوفيات من مصر

٦ – مجموعة من التنازلات السياسية المتفرقة ، من اللقاء مع الرجعية العربية ، الى اعادة العلاقات مع بون ولندن وواشنطن .. الخ ..

ومع كل تنازل من هذه التنازلات ، كانت تخف قدرة هذه الانظمة على الضغط ، وبدلا من ان ترضى اسرائيل واميركا بهذه التنازلات كانتا – انسجاما مع طبيعتهما ومخططاتهما المحددة – تستغلان هذا الضعف لتصعدا مطالبهما وتشددا اكثر واكثر في موضوعة الحل السلمي . حتى وصلت الى تصريحات دايان الاخيرة قبل ايام من انعقاد مجلس الامن والتي قال فيها ان اسرائيل لن تتخلى عن شبر واحد .

بهذا يوضح السياق الذي حكم مسار الانظمة العربية عند هزيمة حزيران حتى الان .. فهي بدلا من الاستفادة من الزمن لاستدراك نواقص القدرة على المجابهة ، واجتناب اسباب الهزيمة . كانت توالي التفريط بحدود الضغط الدنيا التي تملكها ، فساق مرغمة الى المزيد والمزيد من التنازلات والتفريط .

وعلى ذلك يصبح واضحا كل الوضوح ، انه ما لم تجر انعطاف جذري في هذا المسار فان هذه الانظمة ستكون حتما على طريق المزيد من التنازل والتفريط ■■